

تونس: استفتاء مزور لتقديم دستور يهدد بدوره الديمقراطية وحقوق الإنسان

26 تموز/يوليو 2021

أدلى ما يزيد قليلاً عن ربع الناخبين المؤهلين بأصواتهم في الاستفتاء الدستوري في 25 تموز/يوليو 2022. إن دستوراً استبدادياً جديداً لا تدعمه غالبية التونسيين ويفتقر إلى الشرعية الديمقراطية والملكية الوطنية يفرض عليهم، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

في 25 تموز/يوليو، شارك 30.5% من الناخبين المسجلين في الاستفتاء، وصوت 94.6% منهم لصالح الدستور الجديد و 5.4% آخرين ضده. في غضون أسبوع من إعلان النتائج، **سيصدر** الرئيس قيس سعيد الدستور الجديد، وينشره في الجريدة الرسمية.

"تم تزوير الاستفتاء منذ البداية، دون تحديد عتبة للمشاركة،" قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.

"المشاركة المنخفضة للغاية تؤدي إلى نزع الشرعية عن الدستور الجديد والعملية التي تم من خلالها اعتماده."

إن تبعية الهيئة العليا للانتخابات لرئيس الجمهورية من خلال **إجراءات استثنائية**، بالإضافة إلى تقارير موثوقة تفيد بأن مراكز الاقتراع منعت **الصحفيين والمراقبين المحايدين** من كتابة وتوثيق عملية التصويت، ألقت مزيداً من الشكوك حول نزاهة هذه العملية.

وجدت اللجنة الدولية للحقوقيين أن عملية صياغة دستور 2022 تفتقر إلى جميع السمات اللازمة لعملية صياغة دستورية فعالة وقائمة على الإجماع، مثل الأساس القانوني والشفافية والشمولية. كما أعربت اللجنة الدولية للحقوقيين عن قلقها العميق من أن الدستور الجديد سيخضع السلطة القضائية والسلطة التشريعية لرئيس الجمهورية؛ وسيعزز تفكيك سيادة القانون في البلاد عن طريق إزالة أي ضوابط على رئيس الجمهورية وتقييد حماية حقوق الإنسان.

يلغي الدستور الجديد الضمانات اللازمة لحماية حقوق الإنسان - بما في ذلك الضمانات المتعلقة باستقلال مكتب المدعي العام والسلطة القضائية والمحكمة الدستورية والهيئات الدستورية.

"التونسيين تُركوا بدون حماية بموجب دستور لا يوفر أي إجراءات فعالة أو مؤسسات مستقلة لحماية حقوق الإنسان في البلاد، أو لتجنب تكرار انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في الماضي"، أضاف بنعربية.

خلفية:

تعيش الديمقراطية في تونس في أزمة منذ 25 تموز/يوليو 2021، حيث **علق** الرئيس سعيد معظم دستور 2014، **وأعطى** لنفسه السلطة للحكم من خلال مراسيم، **وحلّ** البرلمان، **وأخضع** المجلس الأعلى للقضاء لسيطرته. في 30 حزيران/يونيو، وبعد **عملية معيبة**، تم نشر مسودة دستور جديد للتصويت عليه في استفتاء يوم 25 تموز/يوليو 2022.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني said.benarbia@icj.org، هاتف: +41-22-979-3817.